المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

الرباط في: 11 أغسطس 2014

منشور عدد: 60 س[3]

إلى السادة:
الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول الشواهد الطبية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم الدور الهام الذي تلعبه الشواهد الطبية أمام القضاء، نظرا للآثار التي يمكن أن ترتبها الخلاصات التي ينتهي إليها الطبيب في اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية، من قبيل إعطاء التكييف القانوني للوقائع موضوع المتابعة، أو تحديد الجهة القضائية المختصة للبت في القضية أو إثبات وقائع أو أضرار معينة...

وإذا كان الأصل في الشواهد الطبية الموضوعية والمصداقية بالنظر لصفة من يمنحها من أطباء مزاولين لمهنة نبيلة، فإن الممارسة كشفت في حالات متعددة أن الخلاصات المضمنة في بعض الشواهد تكون مبالغا فيها أو تتضمن بيانات مغايرة للحقيقة، الأمر الذي قد يمس بمصداقية الطبيب والدور الذي يجب أن يضطلع به.

لذا أطلب منكم الحرص مستقبلا على التعامل بكل حزم وجدية مع الشواهد الطبية المعروضة على القضاء، والسهر على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة للوقوف على صحة الشواهد المشكوك في صحة بياناتها كالأمر بإجراء فحوصات أو خبرات طبية مضادة يعهد بها أطباء شرعيين عند الاقتضاء أو الإحالة على المجالس الجهوية للأطباء المتواجدة بدائرة نفوذكم للاستئناس بآرائها، مع الحرص على ترتيب الإجراءات القانونية بالفعالية

اللازمة في حالة ثبوت أي تلاعب أو تجاوز في تسليم الشواهد الطبية.

ونظرا لما يكتسيه الموضوع من أهمية بالغة، فإني أهيب بكم التقيد بالتعليمات المذكورة، مع الحرص على إشعاري بكافة الحالات المسجلة والإجراءات المتخذة بشأنها وبكل ما قد يعترضكم من صعوبات في الموضوع **والسلام.**

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد